

Distr.: General
19 December 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة
المنظور الجنساني وأحوال المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠١٦،
حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ أيلول/
سبتمبر ٢٠١٦، ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة
في مجالات التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش؛ وسيادة
القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير
بتوصيات لتنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100117 090117 16-22458 (A)



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤/٢٠١٦ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن قلقه البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة الآثار الجسيمة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع بجميع مظاهره. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها السبل التي عرضها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2016/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المقدّمة من كيانات الأمم المتحدة العاملة في دولة فلسطين.

٣ - وما لم يشر إلى خلاف ذلك، يستند هذا التقرير إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية. وهو يتضمن إسهامات من الكيانات التالية التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامجاً لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويتضمن أيضاً معلومات مقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

٤ - ويُعتبر هذا التقرير مكملاً لتقارير أخرى بشأن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (انظر A/71/87-E/2016/67 و A/71/359-S/2016/732 و A/71/86-E/2016/13 و A/71/13).

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهوداً كبيرة بذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام والحفاظ على حل الدولتين. واجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في فيينا، ودعوا الطرفين إلى اتخاذ خطوات هامة، بما يتسق مع متطلبات الانتقال المتوخى في الاتفاقات السابقة، من أجل إعادة الثقة والأمل في إمكانية تحقيق هدف الحل التفاوضي القائم على دولتين والذي يسوّي مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ووفقاً لقرارها المتخذ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، أصدرت المجموعة الرباعية تقريراً في تموز/يوليه^(١)، يبين ثلاثة اتجاهات سلبية تهدد قابلية حل الدولتين للتطبيق هي: العنف ضد المدنيين والتحرير الذي يؤججه؛ وسياسة التوسع في بناء المستوطنات التي تنتهجها إسرائيل، والاستيلاء على الأراضي وتخصيصها لاستخدام إسرائيل الخالص وحرمان الفلسطينيين من التنمية؛ والوضع في غزة الذي يتسم بغياب الوحدة الفلسطينية، واستمرار الأنشطة القتالية والأزمة الإنسانية الحادة التي تتفاقم بفعل نظام الإغلاق التقييدي. وقدمت توصيات من أجل تهيئة ظروف تساعد على العودة في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات مجددة، وأهابت بالطرفين أن يتخذا، بصورة مستقلة وتمشياً مع التزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، إجراءات تسهم بشكل فعلي في إحراز تقدم نحو تجسيد حل الدولتين على أرض الواقع.

٦ - وفي غضون ذلك، دعا رئيس مصر، عبد الفتاح السيسي، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، القادة الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب إلى اتخاذ خطوات تاريخية من أجل السلام، وأعرب عن استعداد مصر للإسهام في هذه الجهود، والمساعدة على تيسير المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وفي ٣ حزيران/يونيه، استضافت فرنسا اجتماعاً وزارياً أعاد فيه مشاركون من ٢٨ وفداً تأكيد التأييد لحل الدولتين وناقشوا السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عن طريق تقديم الحوافز. وفي إطار المتابعة، أعربت فرنسا عن اعتزامها عقد مؤتمر دولي، تقرر الآن عقده في أوائل عام ٢٠١٧. وطرحت أيضاً بعض الجهات المعنية الدولية الرئيسية الأخرى إمكانية عقد اجتماع مباشر بين الطرفين.

٧ - وزادت معدلات تخطيط المستوطنات وتشييدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في بدء عمليات التشييد مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥، وذلك بسبب ارتفاع حاد خلال الربع الثاني

(١) S/2016/595، المرفق.

من عام ٢٠١٦ حيث سُجل أعلى معدل فصلي في فترة ثلاث سنوات. ويبدو أيضا أن تصنيف "أراضي الدولة" الجديدة في غور الأردن والموافقة على خطط لبناء مئات من الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وحدوث طفرة في عمليات هدم المباني الفلسطينية في المنطقة حيم بالضفة الغربية أثناء الربع الأول هي أمور تعكس سياسة منهجية تهدف إلى توسيع نطاق الوجود الإسرائيلي والحد من التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها في القدس الشرقية. ومنذ ١ نيسان/أبريل، قُدمت خطط استيطانية لما لا يقل عن ٢ ٤٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما عززت إسرائيل ما يسمى "إضفاء الطابع القانوني" بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، ومنذ تموز/يوليه، استأنف أعضاء الكنيست جهود كسب التأيد لمشروع قانون يهدف إلى إضفاء الطابع القانوني على الوحدات الاستيطانية المشيدة على أراض فلسطينية مملوكة لخواص.

٨ - ويعوق غياب المصالحة الفلسطينية الجهود الرامية إلى تحقيق حل على أساس التفاوض. وفي محادثات المصالحة بين فتح وحماس وسائر الفصائل الفلسطينية التي استضافتها قطر في عام ٢٠١٦، فضلا عن الجهود التي بذلتها مصر وغيرها من الجهات المعنية في المنطقة لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية على أساس عدم اللجوء إلى العنف، والديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية - وهو أمر بالغ الأهمية من أجل إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت راية سلطة فلسطينية وحيدة وديمقراطية وشرعية. وظلت الأطراف منقسمة بشأن مسألتين رئيسيتين هما: تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولو تمت انتخابات المجالس البلدية التي كان مقرراً في الأصل إجراؤها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية الرئيسية تقريبا، لكانت أول انتخابات متزامنة في غزة والضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٦. ولكن، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قررت الحكومة الفلسطينية إرجاء الانتخابات المحلية حتى إشعار آخر. وأتى ذلك القرار عقب تعليق الأعمال التحضيرية للانتخابات في ٨ أيلول/سبتمبر من قبل المحكمة العليا في رام الله.

٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حادة في أعمال العنف في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ في القدس الشرقية، حيث امتدت الاحتجاجات، والاشتباكات والهجمات الفردية من جانب الفلسطينيين على المدنيين وأفراد الأمن الإسرائيليين إلى أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إلى المناطق المقيدة الدخول في غزة، وإسرائيل. ولا يزال الفلسطينيون يتعرضون للأخطار التي تهدد حياتهم وسلامتهم البدنية وحريةهم

بسبب العنف المرتبط بالتزاع والسياسات والممارسات المتصلة بالاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك عنف المستوطنين. وشهد الربع الأخير من عام ٢٠١٥ أكبر عدد من الإصابات في صفوف فلسطينيي الضفة الغربية وفي صفوف الإسرائيليين يسجل منذ عام ٢٠٠٥. وبدأ العنف يتراجع في مستهل عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى جهود فعالة بذلتها قوات الأمن الوطني الفلسطينية التي نجحت في إحباط الاعتداءات وصادرت الأسلحة واعتقلت المتطرفين المشتبه بهم. كما كان لاستمرار التنسيق الأمني بين الجانبين دور أساسي في الحد من أعمال العنف. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق متزايد من أن النشاط الاستيطاني المستمر، والتحريض على العنف، وحالات الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل، وعدم وجود وحدة فلسطينية حقيقية أمور قد تؤدي إلى تجدد التصعيد.

١٠ - ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قُتل ٢٣٥ فلسطينياً (١٦٨ رجلاً و ١٤ امرأة و ٤٨ ولداً و ٥ بنات) وأصيب أكثر من ١٦ ٥٥٦ شخصاً بجروح (٨٢ في المائة منهم رجال، و ١ في المائة نساء و ١٩ في المائة أولاد و ١ في المائة بنات) حدثت أساساً على يد قوات الدفاع الإسرائيلية وبعضها على يد مستوطنين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وقُتل العديد من الفلسطينيين أثناء هجمات قاموا بها أو يقال إنهم قاموا بها عن طريق الطعن أو إطلاق النار أو الصدم بالسيارات. وقُتل على يد الفلسطينيين ما مجموعه ٣٢ إسرائيلياً (٢٥ رجلاً و ٦ نساء، وفتاة واحدة)، معظمهم من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، وأصيب أكثر من ٣٤١ آخرين بجروح.

١١ - ومن بين الشواغل الرئيسية المتصلة بتزايد العنف الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين ورد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك احتمال حدوث حالات استخدام مفرط للقوة وعمليات قتل خارج نطاق القضاء. وتفاقت هذه الشواغل بسبب انعدام المساءلة وسبل الانتصاف الفعالة عن قتل الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، فتحت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه ٢٤ تحقيقاً جنائياً في حوادث نتجت عنها حالات وفاة أو إصابة فلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل، بما في ذلك عملية القتل الواضح خارج نطاق القضاء المثيرة للجدل كبير والتي استهدفت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ مهاجماً مشتبهاً فيه بعد شل حركته. وأسفر واحد فقط من هذه التحقيقات عن صدور لائحة اتهام ومحاكمة جندي.

١٢ - وفتحت الحكومة الفلسطينية تحقيقاً في عملية الإعدام الواضح خارج نطاق القضاء من جانب قوات الأمن الفلسطينية في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ لرجل من نابلس أثناء

احتجازه لدى الشرطة، وكان يشتبه في ضلوعه في عملية قتل استهدفت سابقا اثنين من أفراد الأمن. ولا تزال هناك أسئلة فيما يخص المحاسبة عن تلك الأفعال.

١٣ - وأفادت اليونيسيف عن عدد يبعث على القلق من حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتي تم توثيقها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وثقت ٣ ٢٠٥ حوادث تضرر منها ٦٦٧ ٦١ طفلا. ومن هذه الحوادث قتل ٥٧ طفلا (٥٦ طفلا فلسطينيا - ٧ بنات و ٤٩ ولدا - و بنت إسرائيلية) وإصابة ٣ ٣٨٤ طفلا (٢ ٢٧١ ولدا و ١١٣ بنتا فلسطينيون، و ٧ أولاد و بنتان إسرائيليون). وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق ٤٤٨ هجمة على مدارس.

١٤ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٦، قُدر أن قرابة ١١ ٧٠٠ أسرة في غزة (قرابة ٦٠ ٠٠٠ شخص)، منهم حوالي ١٠ في المائة أسر معيشية تعيلها إناث، لا تزال مشردة وتعيش مع أسر مضيفة، أو في شقق مؤجرة، أو في وحدات جاهزة الصنع، أو بين أنقاض منازلها سابقا^(٢). ولا تزال الأسباب الجذرية للنزاع دون حل، حيث دخلت عمليات الإغلاق البري والجوي والبحري لغزة عامها الحادي عشر. ولم تتحقق بعد محاسبة المتسببين في سقوط الضحايا، إذ لا يزال وصول المنظمات المحلية غير الحكومية ومقدمي المساعدة القانونية إلى آليات العدالة محدودا بشدة^(٣). وتلقت السلطات الإسرائيلية شكاوى تتعلق بقرابة ٣٦٠ حادثة، مما أدى إلى فتح ٣١ تحقيا جنائيا و صدور لوائح اتهام في حالة حادثة نهب واحدة.

١٥ - ولا يزال وقف إطلاق النار الهش ساريا في غزة. وشهدت بداية أيار/مايو أخطر تصعيد للعنف بين إسرائيل وحماس منذ نزاع عام ٢٠١٤، حيث اكتشفت إسرائيل نفقين وردت بتسع توغلات لتدميرهما. وأطلق مقاتلون نحو ٤٥ من قذائف الهاون والصواريخ على إسرائيل وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بـ ١٣ غارة جوية؛ وقُتلت امرأة وأصيب العديد من الفلسطينيين خلال تبادل إطلاق النار. وفي ٢١ آب/أغسطس، أُطلق صاروخان من غزة، دون التسبب في إصابات أو أضرار. وردت القوات الإسرائيلية بإطلاق نحو ٦٠ من القذائف وطلقات المدفعية على مواقع مختلفة في غزة، استهدفت قواعد حماس وغيرها من المقاتلين.

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Gaza: two years since the 2014 hostilities، (آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٣) انظر، على سبيل المثال، مركز الميزان لحقوق الإنسان "تحديث: حرمان الفلسطينيين من حق التعويض في إسرائيل - ورقة حقائق: التعديل رقم (٨) لقانون مسؤولية الدولة لا يترك أي مجال للانتصاف، غزة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥" (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، متاح على العنوان التالي: <http://mezan.org/en/post/20954>.

وأفيد بأن خمسة أشخاص أصيبوا خلال العملية. وتبرز هذه الحوادث هشاشة الديناميات الأمنية في غزة وضرورة أن تلتزم جميع الأطراف التزاما صارما بوقف إطلاق النار.

١٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة هائلة في عمليات هدم السلطات الإسرائيلية للممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية، بحجة افتقارها إلى تراخيص البناء. وهذه التراخيص يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها بسبب نظام التخطيط المطبق في تلك المناطق وهو فيما يبدو نظام تمييزي وغير قانوني. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، هدمت السلطات أو صادرت ٩٧١ من المباني المملوكة لفلسطينيين، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١ ٥٠٠ شخص وتأثر سبل معيشة أكثر من ٦ ٥٠٠ شخص.

١٧ - وهناك عدة عوامل لا تزال تشكل حواجز كبيرة أمام حرية تنقل الفلسطينيين ووصولهم إلى سبل كسب العيش، تختلف آثارها على النساء والرجال. ويظل سكان غزة الذين يناهز عددهم ١,٩ مليون فلسطيني معزولين فعلاً عن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بسبب استمرار إسرائيل في إغلاق غزة وقلة تواتر عمليات فتح معبر رفح بين مصر وغزة. ولا تزال إمكانية وصول السكان الفلسطينيين من باقي الضفة الغربية إلى القدس الشرقية محدودة. وتواصل القيود المادية والإدارية عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المجتمعات المحلية حالاً في المنطقة جيم، ولا سيما تلك الموجودة في مناطق إطلاق النار وخلف الحاجز.

١٨ - ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت القوة العاملة الفلسطينية ١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتها ٣,٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. وكانت هناك زيادة متزامنة قدرها ٣,٤ في المائة في عدد السكان البالغين ١٥ سنة وما فوق من العمر، ولكن معدل المشاركة في القوة العاملة ظل دون تغيير عند نسبة ٤٥,٨ في المائة (٧١,٩ في المائة للرجال، و ١٩,١ في المائة للنساء) ولا تزال مشاركة المرأة في القوة العاملة متدنية للغاية حسب المعايير العالمية والإقليمية، على الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل التعليمي للمرأة الفلسطينية، مما يؤدي إلى إهدار كبير للطاقات الاقتصادية. وانخفض المعدل العام للبطالة قليلاً من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (٣٠٠ ٣٣٦ شخص) نتيجة التحسن في عمالة الذكور. وسجل معدل بطالة النساء زيادة طفيفة فقط فوصل إلى ٣٩,٢ في المائة (مقارنة بنسبة ٣٨,٥٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤). وفي غزة، ارتفعت بطالة النساء بشكل مذهل حيث بلغت ٦٠ في المائة. ولا تزال ثمة فجوة في الأجور بين الجنسين حيث يبلغ متوسط

الأجر اليومي للمرأة الفلسطينية ٨١,٩ شاقات إسرائيلية جديدة، مقابل ١٠٨ شاقات إسرائيلية جديدة للرجل^(٤). وكان معدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة مرتفعا في عام ٢٠١٥ حيث بلغ ٣٦,٥ في المائة^(٥)، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى ٤٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦^(٦).

١٩ - وقامت منظمة الصحة العالمية برصد وتحليل حصول المرأة على الخدمات الصحية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من خلال تحليل مصنف حسب نوع الجنس لبيانات التصاريح الخاصة بالمرضى الذين يطلبون الخروج من غزة والضفة الغربية للذهاب إلى مرافق طبية في القدس الشرقية وأماكن أخرى. وسُجل في عام ٢٠١٦ انخفاض حاد في عدد الذين يعبرون نقطة التفتيش في إيريض للحصول على الخدمات الصحية، ذلك أن معدلات الموافقة في الأشهر السبعة الأولى من السنة انخفضت إلى ٧٤,٨ في المائة للإناث وإلى ٦٦,٢ في المائة للذكور، وهي أدنى معدلات تسجل منذ عام ٢٠٠٩. وهذا يعنى حدوث انخفاض بنسبة ١٢ في المائة في معدلات الموافقة للمرضى الإناث والذكور، على السواء، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥^(٧). ووفقا للبيانات التي قدمها مكتب التنسيق التابع لوزارة الصحة في غزة، شكلت النساء ٢٥ في المائة من المرضى الذين طُلب منهم إجراء مقابلات الأمن الإسرائيلية في سياق طلبات الحصول على تصاريح في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة الإناث إلى ٣٣ في المائة.

٢٠ - ولا يزال معدل الولادات لدى المراهقات (معدل خصوبة النساء في سن ١٥ إلى ١٩ عاما) يشكل مصدر قلق حيث يبلغ ٤٨ لكل ١٠٠٠ امرأة (٣٥ لكل ١٠٠٠ في الضفة الغربية و ٦٦ لكل ١٠٠٠ في غزة) وفي صفوف النساء البالغات بين ٢٠ و ٢٤ عاما من العمر، هناك ٢٢ في المائة أنجبن مولودا حيا واحدا على الأقل قبل سن ١٨ عاما (٢٥ في المائة في غزة و ٢٠ في المائة في الضفة الغربية).

٢١ - لا يزال نقص إمكانية الحصول على المياه المأمونة والكافية والميسورة التكلفة يمثل مصدر قلق بالغ. ففي غزة، لا يتمكن سوى ١٠ في المائة من الأسر المعيشية من الحصول

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة وبيانات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (٢٠١٦).

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نشرة صحفية، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة صحفية، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(٧) انظر www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report- July_2016-_final.pdf?ua=1

على مياه الشرب النقية^(٨). ويقدر أن ما لا يقل عن ٩٦ في المائة من مياه الطبقة الجوفية الساحلية في غزة غير صالح للاستهلاك البشري^(٩). وفي الضفة الغربية، يمكن لـ ٩٧ في المائة من الأسر المعيشية الحصول على مياه الشرب النقية^(١٠)، ولكن كمية الإمدادات بالمياه لا تزال غير كافية^(١١). فحوالي ٧٠ في المائة من المجتمعات المحلية الفلسطينية تقع كلها أو معظمها في المنطقة جيم غير الموصولة بشبكة المياه وليس لدى الحكومة الفلسطينية سوى قدرة محدودة على توفير إمكانية الحصول على المياه. وبالتالي، فإن متوسط معدل الاستهلاك المتزلي لدى الفلسطينيين يناهز ٤٠ لترا للفرد يوميا في المنطقة جيم وهو ما يقل بكثير عن توصية منظمة الصحة العالمية بأن يكون معدل الاستهلاك الأدنى ١٠٠ لتر للفرد في اليوم^(١٢). ونظرا لتردي نوعية وكمية المياه المتاحة، تضطر هذه المجتمعات المحلية إلى شراء المياه بأسعار باهظة^(١٣). ونتيجة لذلك، يخصص الفلسطينيون ما متوسطه ٨ في المائة من نفقاتهم الشهرية لشراء المياه.

٢٢ - ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، ظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية الفلسطينية مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث كانت ٢٧ في المائة (٤٦ في المائة في غزة و ١٧ في المائة في الضفة الغربية)^(١٤). ويعرّف انعدام الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني بأنه الافتقار إلى إمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء. وفي الضفة الغربية، يزيد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث بعشر نقاط مئوية على المعدل السائد بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور (٢٥ في المائة مقابل

(٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2015) "Palestinian multiple indicator cluster survey 2014".

(٩) منظمة الصحة العالمية "Report of a field assessment of health conditions in the occupied Palestinian territory, 22 March to 1 April 2015" (2016).

(١٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2015) "Palestinian multiple indicator cluster survey 2014".

(١١) يبلغ استهلاك الفرد ٧١ لترا في اليوم، بالمقارنة مع توصية منظمة الصحة العالمية بأن يكون معدل الاستهلاك ١٠٠ لتر للشخص في اليوم - المصدر: "WHO, Report of a field assessment of health conditions in the occupied Palestinian territory, 22 March to 1 April 2015" (2016).

(١٢) Eemergency Water, Sanitation and Hygiene Group, "Thirsting for Justice: 2015 in review" (January 2016) available from www.ewash.org/wash-in-opt/west-bank.

(١٣) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015) "2016 Humanitarian Needs Overview"، الصفحة ٨.

(١٤) FAO, UNRWA, WFP and Palestinian Central Bureau of Statistics, "Socioeconomic and food security survey 2014: West Bank and Gaza Strip" (unpublished information).

١٥ في المائة) في حين أنه أعلى بثلاث نقاط مئوية بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها إناث في غزة^(١٥).

٢٣ - ومستوى الاستفادة من فرص التعلم المبكر في فلسطين منخفض، حيث يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي ٥٧,٣ في المائة (٥٧,٧ في المائة للفتيان و ٥٦,٩ في المائة للفتيات). ومستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي أعلى من ذلك: ٩٥ في المائة للفتيات و ٩٣ في المائة للفتيان. بيد أن معدل التسجيل الصافي في المدارس الثانوية يبعث على الانشغال، لا سيما بالنسبة للفتيان، حيث بلغ ٥٩ في المائة للفتيان و ٧٧ في المائة للفتيات في عام ٢٠١٥^(١٦). وتشير الأدلة المتناقلة إلى أن الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للتسرب من المدرسة في المناطق التي يشعرون فيها بعدم الأمان في المدارس وفي الطريق إليها، من قبيل المناطق العسكرية، وحول نقاط التفتيش والمستوطنات.

٢٤ - ولا تزال سيادة القانون مسألة هامة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فالمرأة الفلسطينية تواجه تحديات محددة في اللجوء إلى القضاء بسبب القوانين التي تميز على أساس الجنس، ولا سيما فيما يتعلق بالإرث وحضانة الأطفال وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية؛ ومحدودية معرفة النساء بحقوقهن وبالإجراءات؛ والافتقار الاقتصادي؛ والضغط الاجتماعي والوصم. وحتى في حالات تمكن النساء من الوصول إلى الخدمات القضائية، فهن يواجهن في كثير من الأحيان مقدمي خدمات يفتقرون إلى المعرفة المهنية في التعامل تحديداً مع النساء والفتيات ضحايا العنف، ولا يزالون يفسرون النصوص القديمة للقوانين الجنائية وقانون الأحوال الشخصية على نحو ينتهك حقوق الإنسان للمرأة. وقد أثبتت دولة فلسطين التزامها بمعالجة مسألة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء من خلال الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان السبع، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي أقرت دون تحفظات.

٢٥ - وفي دولة فلسطين، لا تزال النساء والفتيات يعانين من أنواع متعددة من العنف في المنزل وفي مجتمعاتهن المحلية، بما في ذلك العنف الهيكلي في شكل قوانين تمييزية وممارسات تقليدية، والعنف الجسدي والاقتصادي والنفسي من جانب أفراد الأسرة والشركاء الحميمين. ولا يزال العنف النفسي أكثر أنواع العنف المبلغ عنها في غزة (٥٥ في المائة)، بينما في الضفة الغربية، يشمل العنف النفسي - الاجتماعي ٣٠ في المائة من الحالات المبلغ

(١٥) Palestine Food Security Sector and Palestine Central Bureau of Statistics, Socioeconomic and food security survey 2014 (May 2016).

(١٦) Ministry of Education and Higher Education, baseline monitoring and evaluation report 2015 (2016).

عنها، ويشمل العنف الجسدي نسبة ٣٠ في المائة أخرى من الحالات المبلغ عنها. وإجمالاً، ففي ٧٨,٥ في المائة من الحالات كان الجاني هو الزوج أو الوالد أو الشقيق، ويشكل الأزواج وحدهم ٦٧ في المائة من جميع الحالات. وفي ٨٤,٣ في المائة من الحالات التي قُتلت فيها امرأة، كان الجاني أحد أفراد الأسرة. وفي حين أن العنف المترلي هو الشكل الأكثر انتشاراً من العنف ضد المرأة، ينبغي الإشارة إلى أن ١,٤ في المائة فقط من حالات العنف المترلي تصل إلى المحاكم، حيث يفيد ٥٧,٦ في المائة من النساء بأن العادات الاجتماعية تمنعهن من تقديم شكوى^(١٧). وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص شديد في الملاجئ وافتقار إلى نظام للدعم الاجتماعي، مما يجعل التصدي للعنف ضد المرأة تحدياً كبيراً^(١٨).

ثالثاً - تقديم المساعدة للنساء الفلسطينيات

٢٦ - واصلت الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية إلى التصدي لمجموعة واسعة من التحديات الإنمائية والإنسانية. وترد أولويات الأمم المتحدة في مجال دعم الشعب الفلسطيني في مجموعة من الوثائق الأساسية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ التي تحدد البرمجة الإنسانية. وتتضمن الفقرات ٢٧-٦٣ أدناه معلومات مستكملة عن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية، والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات في المجالات التالية: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية.

ألف - التعليم والتدريب

٢٧ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب وتحسين البيئات التعليمية. فخلال السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦، شغلت الأونروا ٣٤٩ مدرسة (٢٥٢ في غزة و ٩٦ في الضفة الغربية) تقدم خدماتها لأكثر من ٤٠٠ ٢٩٠ طالب. وفي غزة، هناك

(١٧) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "Impact stories on ending violence against women - specialized prosecution"، 2016، متاح على الإنترنت على: <http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/10/spp#sthash.Fry1yEu.dpuf>

(١٨) نظام الأونروا لإحالة ضحايا العنف الجنساني - بيانات الربع الأول من عام ٢٠١٦.

٤٩٠ ١٢٧ من الفتيات مسجلات في مدارس الأونروا (٤٨,٥ في المائة من مجموع الطلاب)، مع وجود زيادة سنوية في عدد الطلاب بحوالي ٨٠٠٠ طالب. وفي الضفة الغربية، هناك ٢٨ ٧٧١ من الفتيات (٥٨,٨ في المائة من المجموع) مسجلات في مدارس الأونروا. وبالإضافة إلى التعليم الأساسي، لا تزال الأونروا تقدم التدريب في مجال التعليم التقني والمهني. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ٥٤٠ فتاة (٣٢ في المائة من مجموع الطلاب) في غزة، و ٥٦٧ فتاة (٨٢ في المائة من المجموع) في الضفة الغربية قد شاركن في هذا النوع من التدريب.

٢٨ - وفي الضفة الغربية، أتاحت اليونيسيف وشركاؤها مرافقين لحماية أطفال المدارس وذلك من أجل جعل التنقل أكثر أماناً إلى المدارس في المواقع التي بها وجود عسكري إسرائيلي ومواقع المستوطنين. واستفاد من ذلك ٦٦٧ ٤ طفلاً (٦٧٠ ١ فتاة و ٩٩٧ ٢ فتى) و ٣٣٣ مدرسا (١٨٠ منهم إناث و ١٥٣ ذكور).

٢٩ - وواصلت اليونيسكو وشركاؤها التشجيع على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق تنظيم دورات للتوعية بشأن التعليم الشامل والملائم للأطفال وذلك لفائدة ٩٨٠ من الأمهات والقيام بتدريب ١٢٠ معلمة. وشارك مديرو المدارس والمشرفون عليها في مشروع تدريبي بشأن التعليم الشامل للجميع، والبحوث العملية والأنشطة التي يقودها الأطفال، وقد استفاد من ذلك ١٧ ٨١٠ طالبة في ٤٩ مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٠ - وفي القدس الشرقية، قام البرنامج الإنمائي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير التعليم الجيد وخدمات المشورة إلى ما يقرب من ٨ ٥٠٠ طالبة في المدارس الخاصة.

٣١ - وفي غزة، استجاب البرنامج الإنمائي إلى احتياجات الفتيات في المدارس التي تضررت خلال نزاع عام ٢٠١٤. وقد راعت عملية الإنعاش احتياجات الفتيات واستجابت لها على أساس مبادئ إعادة بناء مدارس أفضل وملائمة للأطفال. ويشمل هذا تكييف المباني المدرسية، ولا سيما من حيث مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي، كي يتسنى للفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة استخدامها. وقد استفاد من إعادة تأهيل وإعمار ٣٢ من المؤسسات التعليمية التي تضررت جزئياً (١٢ مدرسة حكومية و ١٣ مدرسة خاصة و ٧ من الجامعات/الكليات) ٣٧ ٢٢٢ طالبا (١٩ ٤٤٥ منهم إناث).

٣٢ - وقدمت منظمة العمل الدولية وشركاؤها الدعم إلى ٥٠ من خريجات الجامعات العاطلات عن العمل والمنتميات إلى أسر معيشية ذات دخل منخفض، وذلك من خلال التدريب على بناء المهارات، وأعقب ذلك توظيف مؤقت لمدة ثلاثة أشهر في القطاع الخاص أو في منظمة مجتمعية. وقد عثرت حوالي ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من الخريجات على عمل

مدفوع الأجر وأشارت أغلبيتهم إلى أن مشاركتهم في البرنامج قد زادت من أملهم في العثور على فرصة عمل طويلة الأجل. وفي إطار شراكة مع الجامعة الإسلامية في غزة، قدمت منظمة العمل الدولية التدريب على تصميم الأثاث لـ ٢٠ من المهندسات المعماريات الشابات اللاتي يواجهن صعوبة في العثور على عمل في قطاع الهندسة المعمارية. وتم تدريب ١٥ من المهندسات المعماريات على المفاهيم الأساسية للأعمال التجارية ومهارات الإدارة وتنظيم المشاريع، وتلقت ١٨ من المتدربات في مجال تصميم الأثاث تدريباً مدعوماً أثناء العمل في مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجال صناعة الأثاث في غزة.

٣٣ - وفي غزة، عززت الأونروا المهارات القيادية للنساء الشابات عن طريق تزويد الخريجات من الجامعة بالمهارات التي تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات سوق العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في البرنامج ٣٩١ امرأة و ٣٤ رجلاً. وعلاوة على ذلك، تمكنت ٧٢٤ من الخريجات الشابات من الحصول على فرص عمل في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

باء - الصحة

٣٤ - واصلت الأمم المتحدة الاستفادة من الممارسات الجيدة والنتائج المبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من أجل زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتحسين نوعيتها. وظلت الأونروا هي المصدر الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين، بقيامها بتشغيل ٢١ مركزاً صحياً في غزة و ٤٢ في الضفة الغربية. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون الذين يشكلون أكثر من ٧٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على الأونروا للحصول على الرعاية الصحية الأولية. وفي غزة، كان مجموع عدد الاستشارات الطبية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ قد بلغ ١٨٣ ٨٧٠ ٢ استشارة، وكانت نسبة ٦٠ في المائة منها للنساء، وبلغ المجموع ٩٠٤ ٠٥٨ استشارة في الضفة الغربية، كانت نسبة ٥٩ في المائة منها للنساء.

٣٥ - ولا تزال الرعاية الصحية للأم والطفل تشكل عنصراً أساسياً من عناصر المساعدة. وقدمت الأونروا المساعدة إلى ٦٢٥ ٣٢ من النساء الحوامل المسجلات حديثاً، وإلى ٦٦١ ٢١٨ من النساء اللاتي كن يتلقين الرعاية السابقة للولادة وإلى ٣٠٣ ٢٨ من النساء اللاتي كن يتلقين خدمات الرعاية بعد الولادة. وكانت ٩٤,٨ في المائة من جميع الحوامل قد قمن بما لا يقل عن أربع زيارات إلى المراكز الصحية التابعة للأونروا أثناء فترة حملهن. ودعمت اليونيسيف وزارة الصحة والشركاء من المنظمات غير الحكومية من أجل الوصول وتقديم الدعم إلى ما مجموعه ٥٣٢ ٣ من النساء المعرضات لمخاطر شديدة وأطفالهن حديثي

الولادة في إطار برنامج الزيارات المنزلية بعد الولادة في غزة. وتم الوصول إلى أكثر من ٣٠.٠٠٠ امرأة من خلال دورات الإرشاد في مجال التغذية ودورات التثقيف الصحي. ودعم البرنامج الإنمائي إصلاح مستشفى الشفاء ومستشفى التحرير للتوليد اللذين قدما الخدمات إلى ١٦.٠٠٠ امرأة في مدينة غزة وخان يونس خلال عام ٢٠١٦. وقدم صندوق السكان الدعم لتشغيل العيادات المتنقلة في ١٢ مجتمعا محليا في غزة، حيث استفادت من خدماتها ٣٦٨١ امرأة، منهن ١٦٥٤ حاملا.

٣٦ - وقدمت العيادات الصحية للأونروا الخدمات الوقائية والعلاجية للاجئات المراهقات والبالغات، بما في ذلك الكشف عن سرطان الثدي والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية. وفي إطار شراكة مع مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس الشرقية، أطلق البرنامج الإنمائي مبادرة العيادة المتنقلة لتصوير الثدي بالأشعة السينية؛ وفي غزة، استهلكت الأونروا مشروعا للتوعية بسرطان الثدي. ومن خلال المراكز الصحية التابعة للأونروا، تم فحص ٦٨٣٨٢ امرأة للكشف عن سرطان الثدي وأحيلت ٤٤٣٨ ٤ امرأة لإجراء تصوير الثدي بالأشعة السينية وعمليات المسح.

٣٧ - وقام البرنامج الإنمائي برفع مستوى أقسام متخصصة في ثلاثة مستشفيات في القدس الشرقية، مما أتاح لأكثر من ٦٥٠٠ امرأة سنويا الاستفادة من ظروف محسنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم الدعم أيضا للعلاج من الدرجة الثالثة لمرضى القلب المعرضين للخطر، بمن فيهم النساء في غزة، وذلك من خلال إصلاح طابق في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وبناء غرفتي عمليات لرعاية مرضى القلب.

٣٨ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦ استفادت ٦١٦٦ امرأة وفتاة من إصلاحات شبكة المياه وعمليات تخزين المياه التي دعمتها اليونيسيف، في حين استفادت ١٠٥٠٠ امرأة وفتاة من خدمات الصرف الصحي المحسنة. وتلقت ٩٠٠٠ أسرة معيشية في غزة قسائم إلكترونية لاقتناء لوازم النظافة الصحية وجرى تزويد ١٤٤٠٠ أسرة معيشية أخرى بلوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية.

٣٩ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشورة النفسية والاجتماعية الجماعية والفردية إلى ١٨٠٠ من النساء والفتيات المشردات خلال تصاعد الأعمال القتالية في عام ٢٠١٤. ومن خلال برنامج الاستشارة النفسية - الاجتماعية، أحيلت ٥٦ حالة عنف جنساني إلى مقدمي الخدمات الآخرين للقيام بالمزيد من المتابعة. وفي الضفة الغربية، استعانت الأونروا في ٢١ موقعا بلجان حماية الأسرة والطفل، المؤلفة

من ممثلين عن المنظمات المجتمعية وموظفين من الأونروا وقادة من المجتمعات المحلية واللجان الشعبية للاجئين، لتصل إلى أكثر من ٦ ٣٠٠ امرأة وفتاة من خلال المناقشات الجماعية للدعم ومناسبات التوعية. وبدعم من اليونيسيف، تمكنت وزارة التنمية الاجتماعية وجهات شريكة أخرى من الوصول إلى ٤١٧ ٣٢ طفلاً (٤٩ في المائة منهم بنات) لتزويدهم بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وإلى ٧ ٩٨٧ طفلاً (٥١ في المائة بنات) لتزويدهم بالخدمات المجتمعية لحماية الطفل، بما في ذلك التصدي للعنف الجنساني.

٤٠ - وقدمت الهيئة خدمات العلاج الطبيعي إلى ١٦ امرأة من ذوات الإعاقة، قامت بها ٤ أخصائيات في العلاج الطبيعي، وقدمت أيضاً المعدات الطبية اللازمة. وتلقت ٣٠ امرأة من ذوات الإعاقة المشورة النفسية الاجتماعية والمشورة القانونية في غزة.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش

٤١ - واصلت كيانات الأمم المتحدة، في إطار برامجها الإنمائية، إعطاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الهيئة المساعدة التقنية إلى ٤٥ من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء، فوصلت إلى ٥٤٧ مستفيدة من أجل تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهن وإمكانية تسويقها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي من خلال برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب أثناء العمل. وقدمت المساعدة المالية إلى ٣٤ من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء.

٤٣ - وفي مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أجريت مراجعة تشاركية للشؤون الجنسانية في شركتين فلسطينيتين رئيستين من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتشجيع التغيير المحدث للتحويل صوب بيئات العمل المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٤٤ - وأجرت منظمة الأغذية والزراعة عدة دورات تدريبية عن التسويق ومسك الدفاتر لفائدة ٩٠ امرأة من أعضاء ٦ تعاونيات نسائية، لإنشاء نظام فعال للإدارة المالية وإدارة الائتمانات والصلات مع مقدمي خدمات القروض الموثوقين. وقد عززت هذه الدورات التدريبية وحلقات العمل قدرة المرأة على إدارة القروض. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت ٥٩ امرأة من عشر تعاونيات نسائية في الضفة الغربية من تدريب يركز على مراقبة الجودة، وضمان الجودة، وتطبيق المعايير المحلية والدولية لمنتجات تجهيز الأغذية.

٤٥ - وقام برنامج الأونروا لإيجاد فرص العمل بتوظيف ١٧ ٠٦٣ لاجئاً (٤،٢٦ في المائة منهم إناث). والجزء الأكبر (٧٨،٠ في المائة) من فرص العمل التي يتيحها البرنامج يتطلب

عمالة غير ماهرة ، ولكن بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية، يواجه البرنامج صعوبات في إيجاد فرص عمل مقبولة ثقافياً للنساء غير الماهرات. وفي الضفة الغربية، وفر برنامج النقد لقاء العمل فرص عمل للنساء ككتبة أو عاملات نظافة أو حارسات أو مساعدات إداريات أو معلمات، من بين أدوار أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ١٢٤ ٨ عاملاً في برنامج النقد لقاء العمل، ٤١،٢ في المائة منهم إناث.

٤٦ - وفي غزة، يمكن نظام الأونروا المعزز لتقييم الفقر الفئات الضعيفة من النساء، مثل اللواتي في عصمة رجل متعدد الزوجات، والأرامل، والمطلقات، والمنفصلات عن أزواجهن، من تقديم طلب تقييم مستقل للفقر وتلقي المساعدة الغذائية من الأونروا بشكل منفصل عن رب الأسرة الذكر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدمت ٣٣٢٤ ٣ امرأة بطلبات تقييم. ومن بين الحالات التي أجريت لها زيارات وعددها ٢٠٨٢، ٦٨،٣ في المائة يستحق الحصول على المساعدة.

٤٧ - وفي الضفة الغربية، استخدمت الأونروا استراتيجية للاستهداف قائمة على الفقر من أجل برنامجها لشبكة الأمان الاجتماعي تصنف الأسر المعيشية على أساس مجموعة متنوعة من العناصر المتصلة بالفقر. ومن بين الأسر المعيشية البالغ عددها ٦١٣ ٧ أسرة، كان ٣٤ في المائة أسراً معيشية تعيلها إناث وكان ٥٥،٣ في المائة من المستفيدين نساء. وتشمل التدخلات ذات الأولوية الاحتياجات الغذائية الأساسية، والتدخلات المتعلقة بتقديم النقدية في حالات الطوارئ، والإحالات وتقديم المشورة الداخلية.

٤٨ - ومن خلال عمليات التوزيع العام للأغذية والقسائم، كفل برنامج الأغذية العالمي زيادة استهلاك الأغذية والتنوع الغذائي لـ ٨١٨ ٢٩٤ من المستفيدين اللاتي يمثلن ٥٠ في المائة من مجموع المستفيدين. وقسائم الغذاء التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تمكن المستفيدين من إدارة احتياجات الأسر المعيشية حيث يكون لديهم حرية اختيار السلع الغذائية التي يريدون شراءها. وتتخذ المرأة القرار بشأن استخدام القسائم في ٨٧ في المائة من الحالات.

٤٩ - وكجزء من جهود إعادة الإعمار في غزة، قدم البرنامج الإنمائي مساعدات نقدية لتأمين مأوى مؤقت لما عدده ١٥٤ ١ أسرة من الأسر غير اللاجئة التي تضررت بيوتها خلال تصاعد الأعمال القتالية في عام ٢٠١٤ مع إعطاء الأولوية للأسر المعيشية التي تعيلها نساء والتي تشمل ١٠،٧ في المائة من الأسر المعيشية في غزة. وفي القدس الشرقية، استفادت مباشرة ١٥٠ أسرة معيشية فلسطينية تعيلها نساء من تحسين الظروف المعيشية عن طريق إصلاح ٢٥٠ منزلاً.

٥٠ - ونفذت منظمة العمل الدولية برنامج استجابة في عام ٢٠١٥، لتدريب ٥٠ امرأة من مربيات الأغنام على إدارة حظائر الأغنام، وعلى المهارات الحياتية، والإلمام بالشؤون المالية والتسويقية، وتكوين التعاونيات، والأعمال التجارية الجماعية. وفي الضفة الغربية، قدمت الفاو الدعم إلى ٨٥ مزارعة، وذلك ببناء صهاريج لتجميع مياه الأمطار وتيسير إصلاح الأراضي لفائدة خمس مزارعات. وفي غزة، زودت منظمة الأغذية والزراعة ٦٥ من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء بوحدة إنتاج الخضروات واللحوم، وقامت بإصلاح ٤٨ حظيرة تالفة لتربية الحيوانات. وتصديا للصدمة، بما في ذلك الظروف المناخية الموسمية غير العادية في الضفة الغربية، تلقت ٧١ امرأة من العاملات في الرعي بذورا مقاومة للجفاف لتعزيز قدرتهن على إنتاج العلف لدواهن. وتم إصلاح قرابة ٣٠ حظيرة حيوانات تملكها راعيات. وزودت الفاو ٢٤٠ راعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأغطية البلاستيكية لتهيئة حظائر الحيوانات لمواجهة فصل الشتاء تحسبا لظروف الطقس البارد.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٥١ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد على منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

٥٢ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، حصلت ٢٤٨ ٥ امرأة على المساعدة القانونية المجانية، وتلقت ٧٧٨ ١ امرأة تدريبا بشأن التوعية بالحقوق القانونية، وذلك من خلال البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلق بسيادة القانون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي غزة، حصلت ٢٠٢٥ امرأة على المساعدة القانونية، وتلقت ٥٦٩ ٦ امرأة تدريبا بشأن التوعية بالحقوق القانونية. وفي غزة، نظمت مفوضية حقوق الإنسان دورات تدريبية بشأن العنف الجنساني والحق في الحياة استفادت منها المنظمات النسائية والقائدات المجتمعات التقليدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في سياق ما بعد نزاع عام ٢٠١٤، تلقى ٢٧٤٩ ٢ مشردا داخليا، من بينهم ١٢٣ ضحية للعنف الجنسي والجنساني، مساعدة قانونية عن طريق ١٠ مكاتب للمساعدة القانونية و ٣ مكاتب متنقلة إضافية لتقديم المساعدة.

٥٣ - ومن خلال تدخلات الاستجابة الإنسانية التي تنفذها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أمكن لـ ٥٦٤ ٢ من ضحايا العنف الجنساني (من بينهم ١٠٧ رجال) الحصول على خدمات قانونية؛ وحصل ٦٤٥ ٢ من الضحايا (٥٢١ ٢ امرأة، و ١٢٤ رجال) على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي؛ وشارك ١٩٩٠٤ أشخاص (١٧٠٩٤ امرأة و ٢٨١٠ رجال)، في دورات توعية بالعنف الجنساني أو تلقوا معلومات

عن الخدمات المتصلة بهذه المسألة. وواصلت الأونروا تشغيل نظام إحالة ضحايا العنف الجنساني في غزة والضفة الغربية الذي يقدم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد ١٣٨ ٢ حالة عنف جنساني في غزة، ٨، ٩٢ في المائة منها ضد نساء. وتلقت ضحايا العنف الجنساني المشورة خلال ١٢٩ ٧ جلسة مشورة نفسية - اجتماعية، وحصلت ٩٩٤ امرأة على المشورة القانونية. وفي الضفة الغربية، تلقت ٣٠٩ من النساء والفتيات الضحايا الدعم من خلال برنامج الصحة العقلية المجتمعية، عن طريق مجموعات التواصل بين الأمهات وعن طريق المرشدين الطبيين والتربويين. وتم تحديد ما مجموعه ١١ حالة زواج أطفال من خلال نظام إحالة ضحايا العنف الجنساني.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى النساء ضحايا العنف الجنساني والمتعرضات له في غزة، مع إيلاء اهتمام خاص للمشردرات داخليا. واستفاد من تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر من ٧٣٦ ٥ شخصا (١٩٤ ٥ امرأة و ٥٤٢ رجلا)، من خلال دورات التوعية بالعنف الجنساني والخدمات ذات الصلة. وقدمت الهيئة وجهات شريكة من المجتمع المدني، ولا سيما مركز حياة وجمعية عايشة وجمعية الوفاق، الدعم في مجال إدارة القضايا إلى أكثر من ١٣١ امرأة من ضحايا العنف الجنساني. وقدم مركز "حياة" أيضا الدعم للفئات الضعيفة والفئات المعرضة للخطر مثل النساء المخالفات للقانون (١٧ امرأة)، وأطفال الأيوين المطلقين (٢٠ طفلا) بتوفير المساعدة في مجال إدارة القضايا وخدمات إعادة الإدماج. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب لـ ٨٠٠ من مقدمي الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة "للكشف" عن العنف الجنساني والتصدي له ونظم الإحالة بالاعتماد على المبادئ التوجيهية المعدة لهذا الغرض والنظام الوطني الفلسطيني للإحالة. ودعم صندوق السكان إنشاء "مركز جامع" في جباليا بغزة كمرحلة تجريبية ليكون بمثابة ملجأ آمن لضحايا العنف الجنساني.

٥٥ - وواصل كل من اليونيسيف وصندوق السكان تقديم الدعم لوضع إجراءات تشغيل موحدة فيما يتعلق بإدارة قضايا العنف الجنساني وحماية الطفل وإحالتها في غزة. وتلقى نحو ١٦٠ أخصائيا اجتماعيا من وزارة التنمية الاجتماعية، و ٦١ مرشدا تربويا من وزارة التربية والتعليم العالي، و ٣٨ موظفا طبييا من وزارة الصحة، توجيهات بشأن إجراءات التشغيل الموحدة، والكشف عن العنف الجنساني ونظم الإحالة.

٥٦ - واستمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز قدرات وزارتي العدل والداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية على إدارة خدمات الطب الشرعي وعلم الأدلة الجنائية وتطبيقها وتقديمها وتوسيع نطاقها بما يتوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك التحقيق

في حالات العنف الجنساني. وواصل سبعة أطباء فلسطينيون برنامج تدريب متخصص في الطب الشرعي، بما في ذلك فحص الطب الشرعي لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. ونظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا حلقات عمل للتوعية بشأن التعرف على حالات العنف الجنساني وإيذاء الأطفال والتصدي لها لفائدة ممارسي الطب الشرعي، ومجلس القضاء العالي، وعيادات مخيمات الأونروا للاجئين، والمنظمات المحلية غير الحكومية والوزارات المختصة ذات الصلة بنظام الإحالة الوطني لمقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني في دولة فلسطين.

هاء - السلطة وصنع القرار

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز المشاركة والقيادة السياسية للمرأة من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى ٢٠ امرأة من أعضاء المجالس المحلية. وأصبح ١٥ من هؤلاء النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٤٥ سنة عضوات نشطات في تلك المجالس وفي مجالس القرى، وهن يعبرن عن أولويات المرأة واحتياجاتها في اجتماعات المجالس المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي وحدات محلية للتنمية الاقتصادية وأضفى عليها طابعا مؤسسيا في خمس بلديات متوسطة الحجم في غزة، تم تعيين نساء للعمل فيها كأخصائيات ومنسقات.

٥٨ - وفي مدارس الأونروا، شاركت ٩٦٤ ١ طالبة من ١٣٢ مدرسة ابتدائية وإعدادية للفتيات في برنامج البرلمان التربوي. وناقشت الطالبات عددا من المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، مثل الصحة الإنجابية والزواج المبكر، وتحاورن مع أقرانهن بشأنها. وفي الضفة الغربية، أجرت الأونروا أنشطة توعية لفائدة ٤٣٥ مشاركا من المجتمعات المحلية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٦، وفرت اليونيسيف والجهات الشريكة المحلية برامج لتنمية مهارات الحياة لما عدده ٦٧٤٧ من المراهقين المحرومين (٤٨,٥ في المائة منهم إناث) من المجتمعات المحلية الضعيفة. ويشارك في مبادرات مجتمعية ما يقرب من ٨٠ في المائة من المراهقات والمراهقين الذين تشملهم مشاريع تنمية مهارات الحياة التي تدعمها اليونيسيف، ويتولون قيادة تلك المبادرات. وتزود هذه المشاريع الفتيات بمهارات قيادية هامة من أجل ضمان مشاركتهن في صنع القرار وفي الحياة المجتمعية.

واو - التنمية المؤسسية

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم إلى دولة فلسطين لتعزيز قدرتها على تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان السبع التي انضمت إليها وتقديم تقارير بموجبها، مع معالجة التمييز القائم على نوع الجنس باعتباره قضية شاملة. وشمل دعم المفوضية تقديم المساعدة التقنية من خلال تنظيم دورات تدريبية ومناقشات ثنائية مع الوزارات المختصة بشأن الأحكام التعاهدية، والتعليقات العامة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان دولة فلسطين والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتقديم المساعدة التقنية والموارد لعقد مشاورات وطنية بشأن مشروع تقرير الدولة الطرف بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحضر المشاورة زهاء ١٤٠ ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن قطاع غزة كليهما. ونظمت المفوضية والهيئة أيضاً دورة تدريبية لمنظمات المجتمع المدني في غزة والضفة الغربية بشأن دورها في تقديم تقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعملية التنفيذ، وتضمنت هذه الدورة مناقشات تقنية بشأن الاستعانة بالمشاورات الوطنية وإعداد التقارير الموازية للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها.

٦١ - وبدعم من منظمة العمل الدولية، وبالتشاور مع الهيئات الثلاثية، اعتمد قانون الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم، ووقعه رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٦. ويشمل القانون تأميناً لحماية الأمومة سيدعم زيادة مشاركة قوة العمل النسائية ويشجع أرباب العمل على توظيف المزيد من النساء من خلال تحويل العبء المالي الذي يغطي استحقاق إجازة الأمومة من صاحب العمل إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

٦٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أطلقت وزارة شؤون المرأة خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخطة العمل الوطنية التي وضعتها اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي تدعمها جهات عدة منها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والإسكوا، تنشئ إطار عمل شاملاً دعماً لجهود الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية بغية تحويل مشاركة المرأة وإدراج وجهات نظرها واحتياجاتها في عمليات السلام والأمن والعمل الإنساني إلى واقع.

٦٣ - وفي إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون، قدم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مؤسسات العدالة والأمن لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات

والإجراءات، بما في ذلك في مجال صياغة تشريعات. وتم دعم الشرطة المدنية الفلسطينية لوضع أول استراتيجية للشرطة معنية بالمسائل الجنسانية في المنطقة العربية؛ وعقد مجلس الوزراء سلسلة من المشاورات الوطنية من أجل وضع اللامسات الأخيرة على مشروع قانون حماية الأسرة الذي يتناول العنف العائلي؛ وتولى النائب العام تشكيل وحدة المدعين العامين المتخصصين لحماية الأسرة من العنف، وعيّن ١٩ مدعياً عاماً متخصصاً يتلقون دعماً مستمراً من البرنامج المشترك. وقدم البرنامج المشترك الدعم التقني إلى وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة الداخلية لاستعراض استراتيجيات الحماية الاجتماعية والعدالة وقطاع الأمن وتطويرها، فضلاً عن توفير دعم تقني إلى دولة فلسطين في عملية تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقدم الدعم أيضاً إلى الشرطة المدنية الفلسطينية لتجديد أحد مبانيها ليصبح مركزاً للنساء والفتيات ضحايا العنف.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا تزال عوامل تجزئة الأرض، والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية، والقيود المفروضة على الوصول والتنقل، وزيادة التوسع الاستيطاني والعنف، وإغلاق المعابر المفضية إلى غزة تؤثر سلباً على حالة المرأة الفلسطينية. ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة بالغة السوء. فبطء وتيرة الانتعاش منذ اندلاع نزاع عام ٢٠١٤ يثير القلق وأدى إلى تفاقم العديد من الشواغل والتحديات المتعلقة بالحماية التي تواجهها النساء والفتيات والتي تم تناولها في التقارير السابقة. وتشمل هذه الشواغل زيادة الإجهاد النفسي الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام فرص كسب العيش، وانعدام الأمن الغذائي، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وضعف إمكانية الحصول على المياه والتصحاح والطاقة، وارتفاع معدلات العنف ضد المرأة وانعدام إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أدت الزيادة الكبيرة في عمليات هدم المنازل الفلسطينية وهياكل كسب العيش خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما يرتبط بها من تشريد، إلى تفاقم الشواغل القائمة المتعلقة بالحماية. ولا تزال القيود المفروضة على حرية التنقل تؤثر سلباً على حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية والتعليم وفرص كسب العيش.

٦٥ - ولا تزال سيادة القانون مسألة هامة على جميع مستويات دولة فلسطين، فالنساء والفتيات ما زلن يواجهن تحديات كبيرة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، لأسباب منها القوانين التي تميز على أساس نوع الجنس. ويلزم بذل مزيد من الجهود لجعل الأطر التشريعية متنسقة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة. ويشكل إعداد تقرير دولة فلسطين الطرف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة معلما هاما من معالم دعم زيادة مساءلة النظم الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، والكشف عن حالات التمييز ضد المرأة ومعالجتها قانونيا وعمليا على السواء. وتشمل المجالات التي من الواضح أنه يجب الاضطلاع فيها بإصلاح تشريعي من أجل تحقيق مساواة فعلية ما يلي: اعتماد مشروع قانون حماية الأسرة الذي يحمي النساء من العنف العائلي؛ وتنقيح قانون الأحوال الشخصية ليتواءم مع الالتزامات المعقودة بموجب الاتفاقية والمتعلقة من ضمن مسائل أخرى بالمساواة في الميراث والطلاق وحضانة الأطفال؛ وتنقيح القانون الجنائي لإزالة جميع الإشارات إلى الظروف المخففة في إصدار أحكام في قضايا القتل المتصلة بالأسرة (ما يُسمى بالقتل دفاعا عن الشرف) وإضافة أحكام جزائية ضد مختلف أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني.

٦٦ - ومن أجل النهوض بإعمال حقوق الإنسان للمرأة، ينبغي توفير الدعم التقني المستمر إلى الجهات الفاعلة الفلسطينية لتتفاعل بالكامل مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان والعمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية^(١٩). وينبغي توفير الدعم التقني إلى المنظمات النسائية من أجل تيسير مشاركتها في عمليات حقوق الإنسان ولضمان إقامة تعاون أوثق بين المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان الرئيسية في التواصل مع مجلس حقوق الإنسان.

٦٧ - ولا يزال العنف الجنساني يشكل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية المرأة في دولة فلسطين، والوضع يتسم بحدة أشد في قطاع غزة بصفة خاصة. ودعما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من الجهود الجارية وأن تواصل تنفيذ المبادرات الرامية إلى تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز قدرة المؤسسات والموظفين على منع العنف ضد المرأة والتصدي له. وينبغي أن تدعم كيانات الأمم المتحدة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، تنفيذ نهج منسق وشامل ومتعدد القطاعات للتصدي للعنف ضد المرأة وكفالة توافر الرعاية الصحية، والمساعدة والمشورة النفسية الاجتماعية والقانونية، والتمكين الاقتصادي تمشيا مع توصيات استعراض منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية.

(١٩) في سياق البحث الأولي في الحالة في فلسطين، أهاب مكتب النائب العام بالأطراف المهتمة إلى تقديم معلومات عن انتهاكات حقوق المرأة فيما يتعلق بالجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

٦٨ - وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تكشف جهود الوقاية، بما يشمل المبادرات الرامية إلى التخفيف من تأثير الاحتلال والتراع على زيادة ضعف النساء والفتيات وتعرضهن للعنف، بما في ذلك العنف الذي يمارسه المستوطنون، والتشريد، وهدم المنازل، والقيود المفروضة على التنقل.

٦٩ - إن تحسين أمن المرأة وحقوقها على الصعيد الاقتصادي أمر رئيسي في دعم تمكين المرأة وحماتها عموماً. وينبغي أن تدعم السياسات الرامية إلى توسيع الإنتاج المحلي وإيجاد فرص العمل معايير جودة الإنتاج المحلي للمرأة بغية تعزيز قدرتها على المنافسة محلياً. ومن شأن استكشاف الفرص المتاحة لمشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الجديدة من قبيل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والصناعات التحويلية والسياحة أن تزيد إلى أقصى حد من فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة. وكوسيلة أخرى لصرف اهتمام الطلاب الشباب والخرجين عن القطاعات المهنية المكتظة، ينبغي تقديم المشورة الوظيفية وخدمات التدريب في مجال التعليم التقني والمهني لزيادة الإقبال على الوظائف التقنية. وينبغي أن يقرن ذلك بإتاحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل وآليات البحث عن الوظائف للشابات المحرومات والمهمشات. وفي غزة، وبالنظر إلى المشاركة المحدودة للمرأة وندرة الفرص الاقتصادية حتى الآن، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز مشاركتها في الجهود المبذولة للإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع وزيادة الفرص التي تتيحها تلك الجهود.

٧٠ - ولا تزال آفاق الانتخابات الوطنية والمحلية تشكل تحدياً كبيراً، ولا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في هيئات صنع القرار على مختلف مستويات الحياة العامة، وفي عمليات السلام وفي جهود المصالحة الوطنية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان دعم الآليات المستدامة الطويلة الأجل بهدف تعزيز التمثيل السياسي والروح القيادية لدى المرأة الفلسطينية بطريقة من شأنها أن تنزل قضايا المرأة المتزلة الأولى في الخطة الوطنية. والوعي بالحقوق السياسية وإقامة مجتمعات تحويلية شرطان هامين لتهيئة بيئة تمكينية يمكن أن تؤثر على اتجاه السياسة والتنمية لصالح المرأة.

٧١ - وتواصل الأمم المتحدة دعم تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. ويظل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة ضروريين لمواصلة هذه الجهود. وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن التي أطلقتها دولة فلسطين في عام ٢٠١٦ تنشئ إطار عمل شاملاً من أجل تحويل مشاركة المرأة وإدراج وجهات نظرها واحتياجاتها في عمليات السلام والأمن والعمل الإنساني إلى واقع. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ خطة العمل الوطنية ورصدها، بالإضافة

إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) لعرض انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تواجهها النساء الفلسطينيات على أنظار مجلس الأمن بسبل منها الإحاطات التي يقدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧٢ - ومن دواعي القلق الزيادة الإجمالية في أعمال العنف ذات الدوافع السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يزيد من تهديد آفاق تحقيق السلام. ولذا فإن التوصل إلى حل سياسي للتراع يظل ضروريا.